

مقدمة

موضوع الكتاب يبدو في عنوانه (الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر) وقد يتساءل البعض هل كانت امبراطورية حقا وهو ما بيناه وأثبتناه بالأدلة التاريخية والجغرافية . وللموضوع اتصال وشيخ بتطور أفريقيا في القرن التاسع عشر وسياسة الاستعمار والتقسيم التي جرت عليها أوروبا . ومن هنا تبدو وعورة الموضوع وتشعبه واشتباك الخيوط السياسية والمصالح المختلفة في جميع أجزائه ونواحيه .

أما طريقة الكتاب ومعالجة الموضوع فهي بصفة عامة الايجاز مع الوضوح وتركيز الوقائع وقد تجنبنا الأسهاب في بعض النقط كتاريخ القبائل السودانية وتاريخ السودان في عهد محمد علي وسعيد لأن هذه النقط مفصلة في كتاب نعوم شقير وفي غيره من الكتب ولأننا نعني بالناحية السياسية قبل كل شيء وهذه الناحية قد أبرزناها في عصر اسماعيل وما بعده . وقد استعملنا في طريقة العرض والبناء طرقا تختلف باختلاف الفصول فمثلا في الفصل الخاص بالثورة المهدية والسودان من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٨ جرينا على طريقة ركم الأدلة وترك الوقائع تتكلم من نفسها . كما أننا لم نفرّد فصلا خاصا للرقيق ولكننا تكلمنا عنه في جميع الفصول لأن الرقيق متصل بجميع كليات الموضوع وجزئياته وتشعباته الكثيرة السياسية والاقتصادية في أجزاء الامبراطورية السودانية وفي أفريقيا . وعلى الرغم من الدراسات والكتابات الكثيرة التي تعرضت للرقيق فان الغموض كان يكتنفه فكان لا بد من السيطرة عليه وازاحة الظلمة العالقة بنواحيه . . .

وقد كنا أصدرنا بالفرنسية في سنة ١٩٣٠ تاريخ (الامبراطورية

المصرية في عهد محمد علي) وفي سنة ١٩٣٣ تاريخ (الامبراطورية المصرية في عهد اسماعيل) . وبفضل رعاية صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول أمكننا الرجوع الى وثائق محفوظات سراى عابدين لغاية سنة ١٨٨٢ تقريبا . أما في أوروبا فقد رجعنا في فينا الى الوثائق الخاصة بعصر محمد علي . وفي باريس الى وثائق وزارة الخارجية لغاية سنة ١٨٧٠ . وفي لندرة لغاية سنة ١٨٨٩ لأن المحفوظات الانجليزية كان من الميسور للباحثين في ذلك الوقت الاطلاع عليها لغاية سنة ١٨٨٥ فقط (أى قبل خمسين سنة) ولكن وزارة الخارجية الانجليزية تفضلت بصفة خاصة وأضافت خمسة أعوام جديدة فكانت هذه يد كبرى لها .

وفي هذين الكتابين كنا استغللنا لغاية سنة ١٨٧٩ الوثائق التي استخرجناها . وكنا شرعنا في اعداد الكتاب الثالث . في هذه الآونة بالذات تحركت المسألة المصرية السودانية بعنف ورأت مصر أن تلجأ الى مجلس الأمن ورأى صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا أن ينوط بي كتابة بحث في تاريخ السودان فصدعت بالأمر خصوصا وأن الوثائق وأداة البحث كانت معدة . وكنت سعيدا بحمل هذه المهمة لأن المسألة ليست مسألة وطنية فحسب بل هي أكثر من ذلك ، هي أمانة علمية قبل كل شيء ، هي اظهار حقائق علمية حاول الكثيرون طمسها وتشويهها .

وليس أدل على عدم عناية المصريين بتاريخ بلادهم العناية الكافية ولهم العذر كله أو بعضه من أن أحد كبار نوابنا أدلى حديثا بتصريحات عن أوغندة مملوءة بالأخطاء . وذكرت احدى صحفنا الكبرى الخط الحديدى الذى أنشأه الانجليز بين موباسة وبحيرة فكتوريا وأثره في المشروعات الصناعية الكبرى في هذه المنطقة دون أن تشير الى أن هذا الخط الذى تم انشاؤه في سنة ١٩٠٢ كان في الواقع تنفيذا لمشروع مصرى قديم اذ حاول اسماعيل مرارا أن ينشئ طريق موصلات منتظمة بين المحيط الهندى والبحيرات وكان هذا الطريق سيمر كالخط الحديد

بين جبلي كينيا وكيليامجارو وهما من أغنى وأجل جبال أفريقيا الشرقية ، وكان مشروع اسماعيل يرمى الى توطيد نفوذ مصر بصفة دائمة على جانبي الطريق ويجعل منه سورا على حدود امبراطوريته ، ولكن انجلترا وقتت في وجه التوسع المصرى مما فصلناه في هذا الكتاب .

وهذه مسألة المستعمرات الايطالية وكلها ، سواء فيما يتعلق بأريتريا أو السومال ، يؤسفنى أن أقول أن مذكراتنا الرسمية لا تتم عن دراسة وافية لها وأن أخطاء تتسرب اليها أحيانا .

هذا في مصر . أما في السودان فقد نشر بعض الوطنيين من أنصار وحدة الوادى وقائع عن الثورة المهديّة وأسبابها بعيدة كل البعد من الحقيقة . مثال ذلك :

« وكان السودان ابان هذه الحوادث التى تجرى فى مصر وقبلها استهدف لمظالم شرذمة من الحكام الأتراك يحكمونه باسم والى مصر — أذاقت هذه الشرذمة الأهلين صنوف العذاب وأثقلت كاهلهم بفرض الضرائب المحيضة التى تفوق الاحتمال والتى لم يكن يصل منها الى الخزينة المصرية شىء ولا ينفق منها على تقدم العمران فى داخلية السودان شىء وانما كانت نهبا مقسما بين فاضليها وجامعيها من الحكام الأتراك والباشبوزق وغيرهم — وتفشت الرشوة بين الجميع ففسدت اداة الحكم وأراد الأهليون لها بديلا ، وهكذا قد تهيأت الظروف السياسية ، هذا الى جانب العقيدة الدينية المتأصلة فى نفوس السودانيين ، ولذا عندما ابتدأت الثورة المهديّة فى سنة ١٨٨١ وجدت دعوتها مرتعا خصيبا وانتشرت بسرعة فائقة مكنت لها من قلب نظام الحكم وقد وجد الأهليون فيها منقذا ومغيثا ومما ساعد على نجاحها أيضا قيام الثورة العراقية بمصر التى كانت تجاوبا جميلا لها . وقد كاتتا من أهم الحركات الوطنية فى وادى النيل وقد تشابهتا فى الأسباب والأغراض » .

هذه هى النظرية الانجليزية بعينها المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية . وقد نلمس أثرها فى كتب المؤرخين الأوربيين جميعا حتى الموالين

منهم لمصر أمثال ديهيران وغيره من جماعة هانوتو . . .
لذلك عولنا على اصدار هذه الطبعة بلغة البلاد وميزناها على الطبعة
الفرنسية باضافة فصول جديدة (كالفصل الخاص بمحدود الامبراطورية
الجغرافية) وبالاطلس الذى اعتمدنا فى وضعه على أبحاثنا وتحديدنا
وتحقيقنا نحن . فساعدنا ذلك على الاهتداء الى نتائج كبرى جديدة
حسبها أنها جعلتنا نحن الذين نشغل بالموضوع منذ حوالى ثلاثين عاما
نفهمه أكثر من ذى قبل ونفهمه كل الفهم فى ضوء وضاح . ويجب أن
لا يفوتنا أن نقرر أن مشروع السودان والفصل بين مصر والسودان
واحتلال منابع النيل وممالكه ومعظم المشاكل الحديثة يرجع تاريخها الى
سبعين أو ثمانين عاما مضت وجميع مقدماتها وأصولها واضحة فى تاريخ
الامبراطورية السودانية .

ولسنا بحاجة الى القول أننا فى دحض الحجج المفرضة لم نخرج عن
الأسلوب « الموضوعى » العلمى واجتهدنا قدر المستطاع فى الاستناد
الى وثائق ومستندات انجليزية - أكثرها لم يسبق نشره - لأن للتاريخ
فى أعناقنا ذمما لا بد أن تؤديها . واذا كان الاعتدال من مميزات الروح
السياسية فهو من باب أولى من مميزات الروح التاريخية التى يجب أن
تهيمن على نفسها أولا حتى تستطيع أن تهيمن على الموضوع وتلبسه
فى يسر .

ولا بأس من أن نقول فى الختام أننا اذا كنا قد أصدرنا كل كتبنا
التاريخية أولا بلغة أوربية كالفرنسية مثلا فما ذلك الا لأن هذه اللغة
لغة علمية كثيرة التداول ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير
متوفرتان عند الأوربيين ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقا
وغربا هو فى أوربا نفسها .

على أننا نعاهد القراء على أن نشر بالعربية كل ما كتبناه بلغة
غير لغتنا حتى نوفى ديننا نحو البلاد . وها نحن أولاء نبدأ بنشر تاريخ
الامبراطورية السودانية والله المعين .